العبارة قلب والمعنى تساوت افراده الذهنية او الخارجية في حصوله فيهما
وصدقه عليهما كالشمس والانسان فان صدق الاول على افراده الذهنية
والثاني على افراده الخارجية بالسوية لا تفاوت بين الافراد في المعنى بوجه من
الوجوه لا بتفاوت الاشد فمتواطئ سمي بذلك لان افراده متواطئة في معناه
من التواطئ وهو التوافق وان تفاوت فيهما اي لم تستو افراده فيه وقوله
بالشدة والتقدم اي بسبب كون الشيء في بعضها اشد منه في البعض الاخر
او اقدم او اولى فالتشكيك على ثلاثة اوجه التشكيك بالشدة والضعف
كالوجود فان معناه في الواجب اشد منه في الممكن لان اثار الوجود في
الواجب اكثر والتشكيك بالتقدم والتاخر اي بحسب الرتبة لا بحسب الزمان
والا لزم ان يكون المتواطئ مشككا لتقدم بعض افراده على بعض في الزمان
وذلك كالوجود ايضا فان حصوله في الواجب قبل حصوله في الممكن وقد
اشار لذلك الشارح والتشكيك بالاولوية كالوجود ايضا فان حصوله في الواجب
اولى منه في الممكن اي لكونه فيه اتم واثبت منه في الممكن وانما كان اتم في الواجب
لانه يقتضي الوجود لذاته ووجود الممكن لغيره وكان اثبت لاستحالة زواله
فمشكك سمي بذلك لان افراده مشتركة في اصل المعنى ومختلفة
باحد الوجوه الثلاثة فالناظر فيه ان نظر الى جهة الاشتراك خيل له
انه متواطئ لتوافق افراده فيه وان نظر الى جهة الاختلاف خيل له انه
مشترك لانه لفظ له معان متعددة كالعين فالناظر فيه يشك هل هو
متواطئ او مشترك اشد منه في العاج اي لان تفريق البصر في بياض
الثلج اكثر منه في بياض العاج فكان بهذا الاعتبار اشد واشد منه
اي من نفس المعنى فيه اي في الممكن يعني ان الوجود في الواجب اشد
من نفسه في الممكن لكثرة اثاره في الواجب كما علمت واما جزئي اي
حقيقي بقرينة المقابلة بالكلي والا فالجزئي قد يكون اضافيا بالنسبة
الى ما هو اعم كالحيوان فانه جزئي بالنسبة الى الجسم النامي وان كان كليا
بالنسبة الى الانسان وذلك كالعلم الشخصي والمعرف بال التي للعهد
الخارجي ومثل ذلك الضمير واسم الاشارة والموصول على ما حققه
السيد تبعا للعضد من انها موضوعة للجزئيات بملاحظة امر كلي وام

المعرف

المعرف بنزال التي للعهد فكلي وكذا اسم الجنس وعلم الجنس لان الاول
موضوع لفرد من افراد النوع فالتعدد فيه من اصل الوضع والثاني موضوع
للحقيقة المتحدة وهو الذي يمنع اي اللفظ الذي اي فعنه اطلاق
الجزئية على اللفظ مجاز ويصح ان يكون واقعا على المفهوم ويكون اضافة
مفهوم الى الضمير بيانية وقوله نفس تصور مفهومه اي التصور من حيث
نفسه وقيد به ليخرج ما منع الشركة لدليل خارج كواجب الوجود اي
بالنظر للخارج كالكليات الفرضية وقوله يمنع اي لا يمكن فرض صدقه
على كثيرين لا يقال الكليات الفرضية كاللاشيء لا يمكن فرض صدقه على
كثيرين فيلزم ان تكون جزئية فلا يكون تعريف الجزئي مانعا من دخول
الغير لانا نقول افراد الجزئي يمتنع فرض صدقه على كثيرين امتناعا ذاتيا
وذلك مناف للامكان الذاتي واما امتناع فرض الكليات المذكورة على
كثيرين فبالغير كما تقدم فلا ينافي الامكان الذاتي وبيان ذلك ان كل ما فرض
فهو شيء فليس هناك مفروض يصدق عليه اللاشيء والا لاجتمع
النقيضان وهو محال لكن اذا قطع العقل النظر عن ذلك ونظر الى مجرد
المفهوم لم يمنع صدقه على كثيرين وقد يقال في هذا المقام الجزئي
لا يمنع نفس تصور مفهومه وقوع الشركة فيه وكل ما هو كذلك فهو كلي
فالجزئي كلي هذا خلف وسيجاب بان المراد من الجزئي ان كان ما صدق
عليه مفهوم الجزئي من زيد وعمرو مثلا فلا نم الصغرى وان كان لفظ
الجزئي باعتبار دلالته على مفهومه فالقياس صحيح ولا نم الخلف لان
الجزئي بهذا الاعتبار كلي تدبر علما اي لا مصدرا لارادفانه كلي
لان قيوده عدمية لما اراد بالقيود متعلق النفي في قوله لا يمنع الخ من
النفس والتصور والمفهوم فباعتبار تسلط النفي على امور متعددة
كان كان كل واحد منها قيدا في التعدد من قبل المتعلق والا فهو
المنع قيد واحد لانه مادة الحدود اي التعاريف لتركبها منه ومادة
البراهين اي الاقيسة والمطالب اي النتائج لتركب موادها وهي القضايا
منه والكلي اما ذاتي اعلم ان الكلي اذا نسب الى ما تحته من الجزئيات
اما ان يكون تمام ماهيتها كالانسان او داخلا فيها كالحيوان والناطق

Copyright © King Saud University